

الإجراءات الإسرائيلية
ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية
في دولة فلسطين المحتلة
من عام 1967 إلى عام 1989

إعداد عادل سالم (وزوز)

تنويه لا بد منه من المؤلف

هذا الكتاب الذي يوثق إجراءات الاحتلال ضد الحركة النقابية كان يجب أن يصدر عن جمعية الدراسات العربية في القدس والتي اتفقنا معها في بداية الأمر، لكن الإجراءات التي تعرضت لها الجمعية فيما بعد من قبل السلطات الإسرائيلية أجبرتنا على إصدارها عن طريق مركز الدراسات العمالية في رام الله، الذي كان شرطه لإصدارها أن ننشر في قائمة الملاحق البيانات الصادرة عن اتحاد النقابات الذي كان يرأسه السيد محمود زيادة، من كتلة الوحدة العمالية، في الوقت الذي كان الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية قد انقسم لثلاثة اتحادات، أحدها تهيمن عليه حركة الشبيبة بقيادة شحادة الميناوي، والثاني تهيمن عليه كتلة الوحدة العمالية، والثالث يهيمن عليه الحزب الشيوعي الفلسطيني.

إلا أن جوهر الدراسة بقي كما هو، فقد بذلت جهودا كبيرة بعدم تجيير تلك الدراسة لأهداف تكتلية أو حزبية، ورفضت عرضا بإصدار الدراسة باسم المركز بدون اسمي، فقد كانت محاولات تهدف للأسف سرقة جهود 3 سنوات من العمل المضني في تجميع مادة الكتاب. وإنني أشكر جمعية الدراسات العربية ورئيسها الراحل السيد فيصل الحسيني الذي فتح لي منذ البداية أرشيف الجمعية وسمح لي بتصوير كل المراجع التي وفرتها جمعية الدراسات العربية في القدس.

مرفق نص الرسالة من قبل جمعية الدراسات العربية في القدس

جمعية الدراسات العربية
علمية - فكرية
بناية فندق الأورينت هاوس
10 شارع أبو عبيدة بن الجراح
القدس

الرقم 97/42/114
التاريخ 1987/9/1

لمن يهمه الأمر

تقوم جمعية الدراسات العربية بإجراء دراسة حول الممارسات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في الضفة والقطاع 1967 - 1987. وقد كلف السيد عادل محمد وزوز لإجراء الدراسة المذكورة.

نرجو من كافة المعنيين - مؤسسات وأفراد - الذين يتوجه لهم السيد وزوز أن يقدموا له المعلومات المطلوبة حتى تكون دراسة وافية ومفيدة للجميع.

مع فائق الاحترام

إهداء

إلى روح الشهيد النقابي أحمد الكيلاني، عضو مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة وكافة شهداء الطبقة العاملة الفلسطينية الذين

سقطوا وهو يرفعون راية الحرية. والى كافة مناضلي طبقتنا العاملة الفلسطينية، المعتقلين، والمبعدين، والجرحى، الذين أطلقوا الشرارة الأولى للانتفاضة وناضلوا بصلافة من أجل حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة الوطنية المستقلة.

مقدمة

تعرضت طبقتنا العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام 1967 وطوال السنوات الماضية لأبشع أشكال القهر والاستغلال. والطبقة العاملة كجزء لا يتجزأ من جماهير شعبنا عانت وما زالت جراء السياسة الاقتصادية اللاحاقية التي استخدمتها سلطات الاحتلال والتي أدت الى خروج عشرات الآلاف من أبناء شعبنا الى سوق العمل المأجور، ونظراً لعدم توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه الجيوش الجارة من العاملين فقد عملوا في سوق العمل الإسرائيلي في ظل ظروف سيئة، إضافة الى سياسة التمييز العنصري والاضطهاد سواء كان ذلك على يد أرباب العمل أو متطرفين إسرائيليين أو هيئات حكومية رسمية، وقد تعرضت الحركة النقابية كذلك لممارسات عديدة استهدفت أضعافها وتفريغها من محتواها النضالي، في الوقت الذي افتقرت فيه المكتبة العمالية لرصد مجمل هذه الإجراءات واقتصر على بضع مقالات تتعلق ببعض هذه الإجراءات نشرت هنا أو هناك.

وانطلاقاً من ضرورة كشف هذه الإجراءات والممارسات التي طالت جماهير طبقتنا العاملة، ومعظم النقابات والقادة النقابيين، فقد ارتأينا أعداد هذه الدراسة لنضع أمام الحركة النقابية سلاحاً موثقاً تجند من خلاله الرأي العام العالمي لمزيد من التضامن لوقف هذه الإجراءات.

وتضم الدراسة مقدمة وتمهيد تاريخي عن واقع الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية وفصلين أساسيين وقائمة بالمراجع إضافة للملحق الخاص لعدد من الوثائق النقابية الهامة. ويحتوي الفصل الأول

على قسمين الأول يعرض الإجراءات بحق الطبقة العاملة الفلسطينية وبشكل خاص العاملين في المشاريع الإسرائيلية حتى نهاية عام 1987، والثاني يعرض الإجراءات التعسفية بحق الحركة النقابية خلال الفترة الواقعة بين 1967 - 1987.

ويتعرض الفصل الثاني للإجراءات بحق الطبقة العاملة الفلسطينية بعد مرور عامين على الانتفاضة وواقع الحركة النقابية خلال هذه الفترة. حيث اعتبرت فترة الانتفاضة الشعبية فترة مميزة في تاريخ الشعب الفلسطيني والثورة، وما رافقها من إجراءات واسعة رغم قصر الفترة.

وقد اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على تجميع المعلومات بالرجوع لسجلات ووثائق الاتحاد العام كمصدر أمين، وكذلك اللقاءات مع الأعضاء النقابيين الذين عاشوا فترات معينة من تاريخ الحركة النقابية، إضافة لما نشر في الصحف والمجلات المحلية وتقارير منظمة العمل الدولية. وقد واجهتنا صعوبات جمة في الحصول على بعض المراجع الوثائق الخاصة بذلك خصوصاً التي فقدت بسبب مصادرتها من قبل سلطات الاحتلال أثناء مدهمة المقرات النقابية ومكاتب الاتحاد العام، وكذلك عدم نشر العديد من الأحداث والإجراءات، إما بسبب الرقابة، وإما بسبب تخوف العمال المشتكين من الملاحقة والمطاردة. ولحل هذه الصعوبات قمنا بتجميع عدد واسع من الوثائق المتناثرة لدى عدد من النقابيين القدامى والتي أوفت بالمطلوب. ويعتبر الاتحاد العام مرجعاً لكافة الفقرات والوثائق التي لم يشر لمصدر لها في الكتاب. ولا يسعنا في هذا المجال، إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل لكافة المؤسسات والنقابيين والكتاب الذين قدموا لنا المساعدة والمواد الشافية وساهموا مساهمة فاعلة في إخراج هذه الدراسة بشكلها الحالي.

مركز الدراسات العمالية

شباط - 1990

تمهيد

إثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 شهدت هذه المناطق هجوماً واسعاً من قبل سلطات الاحتلال على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية استهدفت تدمير البنية التحتية لاقتصادنا الوطني وإبقاؤه اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي من خلال إغراق السوق المحلية بالبضائع والمنتجات الإسرائيلية، وإغلاق السوق الإسرائيلية أمام البضائع والمنتجات الوطنية في المقابل. إضافة الى ممارسة كل الضغوطات ضد صناعتنا المحلية لا سيما قيود الاستيراد والتصدير وفرض أشكال ضرائبية مختلفة الى غير ذلك. مما ألحق أضراراً جسيماً بشعبنا بشكل عام وبطبقتنا العاملة بشكل خاص ودفع عشرات الآلاف من أبناء شعبنا الى اللجوء الى سوق العمل المأجور في ظروف لم تسمح باستيعاب إلا القليل من حجم الطبقة العاملة.

ومنذ دخول العمالة الفلسطينية الى سوق العمل الإسرائيلي وهي تثير خلافات في وجهات النظر سواء كان ذلك على الصعيد الفلسطيني أو على الصعيد الإسرائيلي.

ففي الجانب الفلسطيني برز تياران متناقضان أحدهما يدعو الى رفض العمل في المشاريع الإسرائيلية دون تحديد البديل لذلك أمام الحاجة اليومية والماسة للقيمة العيش، أما التيار الآخر فقد دعا بالإضافة لضرورة التمسك بالأرض والدفاع عنها، وضرورة تطوير ودعم الصناعات الوطنية، الى تنظيم هؤلاء العمال للدفاع عن حقوقهم المطالبية في المشاريع الإسرائيلية أمام جشع أصحاب العمل الإسرائيليين وسياسة الاستغلال البشعة التي يمارسونها ضد عمالنا الفلسطينيين الذين اضطروا بفعل سياسة الدمج الاقتصادي الإسرائيلية للعمل في المشاريع الإسرائيلية بدلاً من الهجرة من أرض الوطن. وقد نجح هذا التيار الذي يمثل اتحادنا جزءاً منه في وقت لاحق وأصبح برنامجاً هو السائد في أوساط الحركة النقابية.

أما في الجانب الإسرائيلي فقد برز تياران متعارضان، أيد أحدهما فتح المجال أمام تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية وعلى رأسهم (موشيه ديان) وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك وهو الذي اتخذ قراراً يقضي بالسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل رغم المعارضة الشديدة له، وكان ديان قد صرح في لقاء له مع أعضاء الهستدروت في 1969/3/5 قائلاً "أنني أعلم أن كثيرين من بيننا يعارضون العمل العربي من "المناطق" في إسرائيل (بن غوريون) أيضاً يعارض ذلك ولكنني أقول

لهم أنه ينبغي لهم - العمال العرب - العمل عندنا دون أن يعني ذلك تغييراً في مكان السكن (1).

أما التيار المعارض لوزير الدفاع فقد تزعمته (جولدا منير) رئيسة الوزراء السابقة (وبنحاس سبير) وزير المالية. وكانت (جولدا منير) قد أكدت رداً على ديان في محاضرة لها في 1969/3/9 في قولها: "أريد دولة يهودية وعملاً يهودياً... أن أحد الأخطار الكبيرة التي تهددنا هي العمل العربي. فهناك مهن الآن كالبناء لا يعمل بها سوى العرب فقط، لم يعد تقريباً هناك عمل أسود يقوم به اليهود وهذا يفرغ الصهيونية من كل محتوى لها" (2).

ولم يتوقف الجدل في الجانب الإسرائيلي بعد ذلك وأن خفت حدته. وعاد ليعلو على السطح من جديد خلال الانتفاضة المجيدة التي قلبت الموازين والحسابات رأساً على عقب. وإذا كان اليوم أعضاء كنيست كثيرون يدعون لإغلاق المناطق المحتلة ومنع العمال من التوجه لإسرائيل كالوزير موشيه كتساف وزير المواصلات (3) وحاييم رامون رئيس كتلة التجمع في الكنيست الذي دعا إلى إقامة بنية تحتية لاقتصاد المناطق المحتلة (4). فإن وزراء آخرين رفضوا هذا الطلب لأنه ليس في مصلحة إسرائيل. فوزير المالية الأسبق موشيه نسيم اعترف في نهاية 1978 أنه منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة تلجأ إسرائيل لخصم مبلغ يساوي المخصصات والضمانات الاجتماعية للعمال اليهود من رواتب وأجور العمال العرب من المناطق المحتلة العاملين في إسرائيل. وأن هذا الإجراء يهدف إلى خلق مساواة بين أجرة العمال العرب والأجرة الصافية التي تدفع للعمال اليهود (5) وقد بلغت هذه الحسومات ملياري دولار (6). ولهذا أكد إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي أن منع عمال المناطق المحتلة من العمل في إسرائيل سيضر بالاقتصاد الإسرائيلي (7). ولو كان تشغيل هؤلاء العمال بإسرائيل لا يفيد إسرائيل بشيء لاتخذ قراراً بمنعهم من العمل منذ البداية.

لقد عانى العاملون في المشاريع الإسرائيلية من استغلال بشع من قبل أصحاب العمل الإسرائيليين واعتداءات عنصرية نفذها متطرفون يهود وأحياناً أفراد من الشرطة وحرس الحدود، ويتقاضى العامل الفلسطيني حتى اليوم 50% من الأجر الذي يتقاضاه العامل اليهودي الذي يعمل في نفس الموقع ونفس العمل حسب تصريحات حاييم هبرفيلد رئيس قسم التنظيم في الهستدروت (8).

ومن الطبيعي أن يقف الاتحاد العام والنقابات العمالية في الضفة والقطاع مدافعين عن حقوق عمالنا في المشاريع الإسرائيلية ويعملون على تنظيمهم في نقاباتهم العربية المدافع الحقيقي والأمين عن مصالحهم اليومية كما وقف الاتحاد العام والنقابات مدافعين أيضاً عن العمال الفلسطينيين في المشاريع العربية الذين عانوا من تدني أجورهم وانعدام التأمينات الاجتماعية والصحية لهم، الأمر الذي لم يرق للسلطات الإسرائيلية التي مارست شتى أنواع التنكيل ضد الاتحاد العام والنقابات المنضوية تحت لوائه وضد النشاط النقابيين الذين تعرضوا للاعتقال والإبعاد، وفرض الاقامات الجبرية.. الخ وقد تصاعدت أعمال القمع خلال الانتفاضة المجيدة بشكل واسع بحيث يمكن القول أن عدد النقابيين المعتقلين خلال الانتفاضة فاق عددهم خلال عشرين عاماً من الاحتلال.

تشكل الطبقة العاملة الفلسطينية نسب عالية من عدد سكان المناطق المحتلة فقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في أواخر 1987 (1.420.000) نسمة (9). أما عدد القوة العاملة (10) فقد بلغت في نهاية عام 1986 (369.200) نسمة باستثناء القدس (11) وهم يشكلون بذلك نسبة الثلث من القوة البشرية في سن العمل (12). ويشكل العاملون منهم بأجر (بما فيهم المعلمون وعمال القدس..) أكثر من 200 ألف شخص (13) أي نسبة 74% من القوة العاملة الفلسطينية ولو اعتبرنا بالمعدل العام أن كل عامل مسؤول عن أسرة مكونة من خمسة أشخاص يصبح عدد العمال وعائلاتهم حوالي مليون نسمة أي أن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يعيشون في أوضاع اقتصادية صعبة. ويعمل من هؤلاء العمال في إسرائيل حوالي 110 آلاف عامل (14) أي أكثر من نصف الطبقة العاملة الفلسطينية.

لمحة عامة عن الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة

يعتبر الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، أكبر المنظمات الجماهيرية في المناطق المحتلة، ويحظى بالتفاف عمالي واسع من حوله، كما يحظى باحترام وتقدير عاليين في أوساط جماهير شعبنا الفلسطيني.

والاتحاد العام بصفته الأداة التنظيمية والنضالية لجماهير عمالنا في الضفة الغربية فقد اكتسب موقعاً طليعياً ومبادراً في صفوف الحركة الجماهيرية الفلسطينية في المناطق المحتلة.

وقد ساهم تنامي حجم الطبقة العاملة الفلسطينية وتحسن مزاياها البروليتارية، في إكساب الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية دوره القيادي والطليعي وتجذير مسيرته النضالية وإعطائها مضموناً جماهيرياً كفاحياً.

نشأة الاتحاد العام

قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام 1967 كانت الحركة النقابية في الضفة جزءاً من اتحاد نقابات العمال بالأردن الذي تأسس بمبادرة نقابيين فلسطينيين عام 1954 واتخذ من عمان مركزاً رئيسياً له، وفي مؤتمره الثاني الذي انعقد في أواسط 1965 قرر اتحاد نقابات العمال في الأردن افتتاح فرعين له الأول في القدس والتي كانت مسرحاً للنشاط النقابي والثاني في نابلس.

وأثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام 1967، كثفت سلطات الاحتلال من إجراءاتها ضد النقابات العمالية والنقابيين وخصوصاً في منطقة القدس من أجل تجميد نشاطاتها وذلك بهدف فسح المجال أمام الهستدروت - التي افتتحت مركزاً لها في المدينة - لضم العمال المقدسيين الى صفوفها. وقد أعيد تنشيط بعض النقابات من جديد في أواخر 1968 وجرت مشاورات بين نقابات نابلس الثمانية (15) آنذاك لإحياء فرع الاتحاد في نابلس حيث عقد الاتحاد جلسته الأولى في 1969/1/10 وانتخب الزميل النقابي زكريا حمدان أول أمين عام للاتحاد، وكان أول رد فعل للسلطات قرارها القاضي بإبعاد الأمين العام بعد 3 شهور نم تسليمه منصبه النقابي. وبقي فرع الاتحاد في القدس مجمداً حتى اليوم، فيما توالى بعد ذلك انضمام النقابات للاتحاد في نابلس (16).

وفي نيسان 1972 اجتمعت النقابات، وقررت تغيير اسم الاتحاد من فرع تابع لاتحاد الأردن الى "الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة ومركزه الرئيسي - نابلس". وبذلك فك الاتحاد ارتباطه وتبعيته لاتحاد الأردن، وعبرت الحركة النقابية في الضفة عن استقلاليتها واكتسبت شخصيتها الفلسطينية المستقلة. ويعتبر الاتحاد العام أول مؤسسة جماهيرية

في الضفة والقطاع، اعترفت بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ومنذ أواخر السبعينات، شهدت الحركة النقابية، نشاطاً حيوياً وواسعاً أدى الى اتساع القاعدة العمالية للنقابات، حيث تم إحياء الغالبية العظمى من النقابات التي جمدت اثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وتأسيس نقابات جديدة للمهن والمواقع التي لم يكن لها نقابات سابقاً.

فحتى مطلع عام 1978، وعلى أثر الكشف على سجلات النقابات لتمديد مندوبيها في المجلس كما جرت عليه العادة سنوياً بلغ عدد النقابات الأعضاء 12 نقابة تضم في صفوفها 3250 عضواً أي أقل من 3% من عدد الطبقة العاملة في حين بلغت في مطلع 1981، وعشية انتخابات اللجنة التنفيذية 29 نقابة عمالية تضم أكثر من 11 ألف عضو هذا عدا عن النقابات التي لم تكن مقبولة في الاتحاد بعد بسبب الخلافات على النقابات الجديدة وبالرغم من مظاهر الانقسام التي واجهها الاتحاد عام 1981، والخطوة الانقسامية التي أقدمت عليها بعض النقابات في 1985/9/6 إلا أنه يضم الآن (49) نقابة عمالية -أكثريه النقابات - تضم في صفوفها أكثر من 60 ألف عضو وفق الاختيار الطوعي الحر وتتوزع معظم هذه النقابات على اتحادات عمالية مهنية هي:

- 1- اتحاد نقابات عمال البناء والتنجير والعمران
- 2- اتحاد نقابات العاملين في الصناعات الغذائية
- 3- اتحاد نقابات عمال الخياطة والغزل والنسيج
- 4- اتحاد نقابات عمال الحدادة والسكب والألمنيوم
- 5- اتحاد نقابات عمال النجارة العامة والتنجيد
- 6- اتحاد نقابات عمال المؤسسات العامة

ومن أبرز أهداف الاتحاد للنقابات:

- الدفاع عن حقوق ومصالح العمال وقيادة النضالات والتحركات العمالية المطلوبة وعقد اتفاقيات العمل الجماعية.
- العمل من أجل القضاء على البطالة المقنعة والعمل من أجل التنمية الاقتصادية بإقامة المشاريع والتعاونيات الإنتاجية والجمعيات الاستهلاكية.
- إيجاد صندوق ادخار مشترك لمساعدة العمال، والإنفاق منه على مختلف القضايا العمالية.

- النضال ضد سياسة الفصل الجماعي وسياسة الإرهاب والتمييز العنصري وكل أشكال الاستغلال والقهر والاضطهاد الطبقي والقومي بحق العمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية.
- النضال من أجل تحسين شروط وظروف عمل المرأة وحقوقها في الأجر المتساوي للعمل المتساوي وتعزيز الدور القيادي النقابي للمرأة العاملة.
- العمل من أجل الارتقاء بمستوى الضمانات الصحية والاجتماعية للعمال.
- النضال ضد سياسة الاحتلال وإجراءاته القمعية، بحق الحركة النقابية بكافة الوسائل المشروعة وخاصة ضد إجراءات القتل والإبعاد وإغلاق المقرات النقابية، ومصادرة وثائقها الرسمية والاعتقالات الإدارية والإقامات الجبرية والملاحقة، وخنق حريات العمل، والتنظيم النقابي.

هيئات الاتحاد

1- المؤتمر:

يعتبر أعلى سلطة تشريعية للاتحاد والذي يرسم السياسة العامة له. ينعقد سنوياً، ويتشكل من جميع أعضاء الهيئات الإدارية للنقابات الأعضاء.

2- مجلس الاتحاد:

يتشكل المجلس من مندوبي النقابات العمالية - حسب التمثيل النسبي - ويعتبر أعلى سلطة بين مؤتمرين، وينعقد شهرياً بدعوة من الهيئة التنفيذية. ويترأس جلسات مجلس الاتحاد أي عضو ينتخبه المجلس في حينه. ينتخب المجلس من بين أعضائه، الهيئة التنفيذية للاتحاد واللجان النشاطية والمهنية التابعة له.

3- الهيئة التنفيذية:

تتكون من 7-13 عضواً، ينتخبهم مجلس الاتحاد لمدة عامين، وتقوم الهيئة التنفيذية فور انتخابها بتوزيع المهام الإدارية بين أعضائها الأمين العام ونائبه، وأمين الصندوق ونائبه ومشرفي اللجان المختلفة. ولا يجوز أن يرشح لعضوية الهيئة التنفيذية أكثر من عضوين من النقابة الواحدة. والهيئة التنفيذية هي السلطة التي تشرف على سير الاتحاد وتباشر جميع الصلاحيات المخولة لها من المجلس وتنفذ جميع القرارات التي يصدرها.

4- لجان الاتحاد:

تتشكل من قبل أعضاء مجلس الاتحاد وبإشراف أعضاء الهيئة التنفيذية لتحقيق أهداف الاتحاد المختلفة. ومن أبرز هذه اللجان، اللجنة المالية / اللجنة الثقافية / اللجنة القانونية / لجنة المرأة العاملة ، وغيرها من اللجان.

- (1) صحيفة "معاريف" 1969/3/6
- (2) "يديعوت أحرونوت" 1969/3/10
- (3) "الكاتب" العدد 10 حزيران 1989 ص 25
- (4) "البيادر السياسي" العدد 353 في 1989/6/17
- (5) جريدة "الشعب" 1987/11/26
- (6) المصدر السابق
- (7) "الكاتب" العدد 10 حزيران 1989 ص 25
- (8) "الفجر" 1987/1/23
- (9) كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي 1988 (باستثناء القدس) ويلاحظ أن الدكتور ميرون بنفتستي رئيس مشروع الإحصاء الإسرائيلي للضفة يعتبر عدد السكان أكثر من ذلك بـ 20% في المناطق المحتلة
- (10) القوة العاملة: السكان من سن 14 وما فوق الذي يمارسون نشاطاً اقتصادياً بغض النظر عن موقعهم في الإنتاج، عمال، أصحاب عمل، موظفون .. الخ
- (11) كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي / 1987
- (12) القوة البشرية في سن العمل، السكان في سن 14 وما فوق
- (13) استنتاجات من عدة مصادر
- (14) عبد الفتاح أبو شكر / الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل / جامعة النجاح / نابلس / 1987
- (15) نقابات نابلس الثمانية التي أعادت إحياء الاتحاد العام هي: نقابة عمال المطابع، نقابة عمال البناء العامة، نقابة المؤسسات العامة، نقابة عمال الخياطة، نقابة العاملين بالصيدليات والمستودعات، نقابة عمال المخابز، نقابة عمال الأحذية، ونقابة الأشغال العامة التي جمدت فيما بعد.
- (16) النقابات التي انضمت للاتحاد العام من سنة 1969 – 1972 هي: نقابة المؤسسات العامة في كل من جنين، طولكرم، رام الله والبيره، وبيت لحم، ونقابة السواقين وعمال الكراجات في نابلس. وقد جمدت نقابة الأشغال العامة في نابلس أعمالها.

محتويات الكتاب

الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية 67 - 87

أولاً: الإجراءات الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية.

- أ. الإجراءات الرسمية (حكومية)
1. الاستقطاعات من أجور العاملين
 2. إعطاء أجهزة الأمن صلاحية إصدار تصاريح العمل
 3. منع مبيت العمال قرب أماكن عملهم
 4. اعتداءات أفراد الشرطة وحرس الحدود

- ب. الإجراءات غير الرسمية
1. ممارسات أصحاب العمل
 2. ممارسات الهستدروت
 3. اعتداءات العناصر المتطرفة

ثانياً: إجراءات السلطة ضد العاملين في المشاريع العربية

ثالثاً: الإجراءات الإسرائيلية ضد الحركة النقابية

يتبع في الملف الثاني